

سياسة

الحرس الثوري الإيراني - نشأته وتكوينه ودوره

كينيث كاتزمان*

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 1996، 264 صفحة

ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

مراجعة: عبدالله سهر**

يقع كتاب كينيث كاتزمان «الحرس الثوري نشأته وتكوينه ودوره» في 264 صفحة، وترجمه إلى العربية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وكان الإصدار الأول باللغة الإنجليزية في عام 1993.

يتكون الكتاب من سبعة فصول إلى جانب المقدمة التي أوجز فيها المؤلف أهمية دور الحرس الثوري في سياسة إيران الداخلية والخارجية. كما عرض طريقته في جمع المعلومات والأسئلة الأساسية التي يود الإجابة عنها.

في الفصل الأول يتحدث المؤلف عن الأدبيات التي تناولت المؤسسات الثورية بشكل عام، في محاولة لعرض الأطر النظرية التي تعالج هذه المؤسسات وكيفية التحولات التي تمر بها. ويقارن المؤلف الحرس الثوري الإيراني بالجيش الأحمر السوفيتي وجيش التحرير الشعبي في الصين والجيش الثوري الفرنسي، في محاولة لفهم أنماط التشابه والاختلاف بين تلك الجيوش التي أعقبت ثورات عظمى شهد لها التاريخ السياسي، مع الحرس الثوري الإيراني. ويبين كاتزمان أن لدور الحرس الثوري شأنًا كبيراً في العديد من الأصعدة السياسية، كالأمن الداخلي والخارجي، الاقتصاد، والشرعية السياسية للقادة الإيرانيين. ولتأكيد هذا الدور، قامت مؤسسة الحرس الثوري بتكريس استقلاليتها للضغط على متخذي القرار في اتجاه الأيديولوجية التي يتبناها الحرس. كما يؤكد المؤلف أن مؤسسة الحرس الثوري تمتاز بالترابط الوثيق بين أجهزتها ما يجعلها أكثر صلابة وقوة من الأحزاب السياسية التي قد تفككها الخلافات السياسية. ومع صلابة مؤسسة الحرس الثوري فإنها تمتاز بالمرونة السياسية والتكيف مع الأحداث السياسية، الأمر الذي أدى إلى استمرارها على الرغم من الانتكاسات السياسية والعسكرية التي حفت بإيران خلال حربها مع العراق.

* عمل كاتزمان كمحلل استخباراتي في شؤون الخليج وقام بإعداد تحليل لعملية صنع السياسة الأميركية في الشرق الأوسط لصالح هيئة أبحاث الكونغرس.

** مدرس (Assistant Prof.) قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

وفي الفصل الثاني يراجع كاتزمان خلفيات الحياة السياسية في إيران والتي دعت إلى تشكيل النواة الأولى للحرس الثوري، ويُرجع بداية نشأة الحرس إلى منظمة «خلق» اليسارية إبان حكم الشاه، والتي انشق عنها في ما بعد عدد من قياداتها ليشكّلوا منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية ومنظمة الأمم الإسلامية، بسبب تبني منظمة «خلق» للفكر الماركسي. وقد تبوّأت هذه القيادات الجديدة مراكز رئيسية في الحرس الثوري بعد نجاح الثورة، من أمثال عباس دزدزاني الذي تولى منصبا قياديا في الحرس لفترة وجيزة عام 1980 وبهزاد نبوي وزير الصناعات الثقيلة بين 81 و1989، ومحسن رضائي قائد الحرس الثوري السابق وجواد منصوري أول قائد غير رسمي للحرس وعلي شمخاني الذي كان قائدا للحرس ثم وزيرا ثم قيادة البحرية الإيرانية وحاليا وزيرا للدفاع. ويضيف كاتزمان أن هؤلاء وغيرهم، ممن ارتبطوا بالمنظمات الثورية المذكورة خلال عهد الشاه ثم تحولوا إلى قياديين في الحرس الثوري، يعتبرون أصحاب الفضل في تكوين النواة الأولى لهذه المؤسسة.

وبعد المقدمة التاريخية لتشكيل الحرس الثوري، ينتقل المؤلف (الفصل الثالث) للحديث عن مرونة الحرس الثوري وطريقة تكيفه مع التقلبات السياسية التي عصفت بإيران خلال السنوات الأولى من الثورة والحرب مع العراق. ويقول إن سبب مرونة الحرس في التكيف مع هذه الانتكاسات، سواء كانت على جبهات الحرب مع العراق أو تلك التي أودت بحياة الكثيرين من القيادات السياسية في الداخل، يرجع أساسا إلى التمسك بالأيديولوجية التي صنعتها الثورة وظهور الحرس كالدفاع والحامي عن مبادئها. ولذلك فقد قاومت مؤسسة الحرس أي نوع من التبعية للقيادات المدنية وبخاصة قيادة بني صدر الذي أطاحه الحرس لاحقا، حسب رأي المؤلف. كما تكمن مرونة الحرس الثوري في قدرته على استجلاب قطاعات شعبية متنوعة ومتعددة بين صفوفه، وبرمجتها لصالح الولاء لمبادئ الثورة. والموضوع المثير الذي يتعرض له كاتزمان في هذا الفصل هو النزاع الذي نشب بين حرس الثورة وأول رئيس لإيران، أبو الحسن بني صدر. وعلى الرغم من إثارته لهذا الموضوع وتوجيه اللوم إلى الحرس في إزاحة بني صدر، إلا أن المؤلف لم يعط الأهمية ذاتها لمحاولات بني صدر تفتيت قوة الحرس، عبر حجب وصول الأسلحة القتالية اللازمة إليه، والتي انتهت بانتكاسات عسكرية كبيرة على مسرح العمليات مع العراق، الأمر الذي جعل قيادات الحرس تلجأ بالشكوى إلى الإمام الخميني الذي أدرك خطورة الموقف فأخذ على عاتقه جدية النظر في دور بني صدر كرئيس لدولة تواجه حربا ضروسا، وحاجتها إلى جيش يحمل سلاح القتال وسلاح الأيديولوجية معا من أجل الدفاع، ليس عن الحدود فقط وإنما عن شرعية الدولة.

يتناول المؤلف الهيكل التنظيمي للحرس والمهام الرئيسية التي يقوم بها داخليا وخارجيا (الفصل الرابع)، فيقوم بشرح العديد من الدوائر التنظيمية، مثل جهاز الأمن الداخلي وجهاز التصنيع الحربي وجهاز تصدير الثورة، وهيكلية التشكيلات العسكرية مثل سلاح الجو وسلاح البحرية، فضلا عن أكاديميات التعلم والتأهيل. ويعتبر هذا الجزء من الكتاب، وكذلك الفصل الخامس، من أهم الأجزاء لاحتوائها على المادة الأساسية التي يريد المؤلف تقديمها في هذه الدراسة، والتي سيكون لنا وقفة معها في مرحلة التقييم لاحقا. ويبدو أن المؤلف ليجد نفسه واقعا في شرك الكثير من الأخطاء البسيطة مثل اعتبار

الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين إحدى فصائل الائتلاف الذي يكون المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي يرأسه السيد محمد باقر الحكيم!!

وفي الفصل الخامس يتعرض المؤلف للإجابة عن سؤالين محوريين: إلى أي حد يمكن اعتبار مؤسسة الحرس الثوري مؤسسة مستقلة عن السيطرة والسلطة المدنية؟ إلى أي حد يستطيع الحرس تسيير أموره الداخلية من دون أن يتعرض للتدخل السياسي من الخارج؟ ويصل الكاتب في إجابته عن السؤال الأول إلى الاقتناع والتسليم باستقلالية مؤسسة الحرس الثوري. ويبدو أن تسليمه هذا نابع من تقصيه لمراكز القيادة في الحرس، والتي فقدتها بعض أصحابها لأنهم لم يكونوا مقبولين لدى المتنفذين في داخل المؤسسة، بينما استطاع البعض الآخر الاستمرار لأنهم لم يكونوا مقبولين لدى المتنفذين في داخل المؤسسة، بينما استطاع البعض الآخر الاستمرار لأنهم كانوا من ضمن المؤسسين، مثل محسن رضائي الذي تمكن بإرادته الذاتية من أن يعين نوابه ورؤساء التشكيلات المختلفة من دون الرضوخ لتدخلات السلطة المدنية السياسية. وفي معرض إجابته عن السؤال الثاني، يكاد المؤلف يجزم بأن الحرس قادر على تسيير أموره بالاعتماد على قدراته الذاتية، بل إن الحرس استطاع أن يؤثر في القطاعات والمؤسسات السياسية الأخرى في إيران من خلال تعيين بعض من رموزه في مناصب رئيسية في الدولة، مثل وزارة الخارجية والسلوك الدبلوماسي ووزارة الدفاع ووزارة الإرشاد الإسلامي، فضلاً عن المؤسسات المدنية الأخرى، مثل مؤسسة جهاد البناء ومؤسسة المستضعفين.

ويبحث كاتزمان مسألة التحزب داخل الحرس وأثرها على تماسكه الداخلي، محاولاً الإجابة عن تساؤل جديد حول ما إذا كانت مؤسسة الحرس الثوري منظمة محترفة أم سياسية؟ (الفصل السادس) وبعد استعراض طويل ومكرر لما قاله، تقريباً، في الفصول السابقة، ولكن بطريقة مختلفة، يتوصل المؤلف إلى نتيجة مؤداها أنه وعلى الرغم من تماسك الحرس الثوري الداخلي، وصموده أمام تيارات التحزب التي أصابته بين فترة وأخرى، إلا أن هذه المؤسسة ليست محترفة بل مسيسة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاحتراف المؤسسي يعني الخضوع للسلطة المدنية وعدم التدخل بالسياسة، وأن جميع الأعمال والقرارات المناطة بها يجب أن تكون قائمة على أسس موضوعية بحتة وبعيدة عن التأثيرات والانفعالات العقائدية. وبطبيعة الحال، فإن مثل هذا التعريف يمثل وجهة نظر واحدة في ماهية الحرفنة في إطار الحكم البراغماتي - العلماني الغربي. فالموضوعية من واقع هذا الإطار محصورة بدقته العقلانية السياسية (Political Rationality) التي تحتسب من خلال تعظيم المصلحة المادية فقط (Maximization of Interest). وبالتالي، فهي لا تولي أي اهتمام لمعايير معنوية أخرى، قد ترتبط بالثقافة أو بالأيديولوجية. وفي الواقع، فإن معياري العقلانية السياسية وتعظيم المصلحة يرجعان أصلاً إلى عقلية السوق الرأسمالية التي قامت على أكتاف أنظمة الحكم في الغرب. والسؤال الجدير بال طرح هو ما إذا كانت هذه المعايير، سواء في سياقها المباشر أو المبطن، تفيد في تقييم مؤسسات دول العالم الثالث أم لا؟ وبطبيعة الحال فإن المؤلف لم يتعرض إلى هذا السؤال وذلك لأحد

السببين التاليين أو لكلاهما معاً. يتلخص السبب الأول في كون المعيار المستخدم لقياس الحرفة المؤسسية صحيح ولا يقبل النقاش، انطلاقاً من الشعور العام الذي ينتاب العديد من الكتاب الغربيين المهتمين بشؤون الشرق، والعالم الإسلامي تحديداً، والقائم على بديهية سيادة الثقافة الفكرية الغربية (Cultural Hegemony). أما السبب الآخر فيبدو أن الباحث انطلق من نتائج محددة سلفاً بل، وقبل كتابة البحث (سيناقش ذلك في الجزء الثاني). وبالتالي، فإن إقحام تعريفات ومعايير أخرى للحرفة المؤسسية من شأنه أن يضعف الوصول إلى مثل تلك النتائج، هذا إن كان الباحث بالفعل لديه القدرة والوقت اللازمين لاحتواء الأدبيات الخاصة بمواضيع الحرفة في المؤسسات العسكرية. فعلى الرغم من اعتقاد الباحث بأن الحرس الثوري قد صمد في وجه التحيزات إلا أنه لم يقل لنا كيف لا يوجد تحزب ذو درجة عالية في قيادات الحرس، وفي الوقت نفسه تستطيع هذه المؤسسة أن تضغط على متخذي القرار والسلطة المدنية؟! فمن هو قائد هذه المؤسسة الفعلي إذا كانت قياداته منفصلة عن تيارات وفصائل القوى في إيران؟ ومن يسيّر الحرس الثوري إذا كان أفراداه وقياداته لا يسمعون للسلطة المدنية ولا المرجعية الدينية، كما يقول الكاتب؟ فهل يعقل، إذن، أن يكون الحرس مؤسسة قائمة على أساس «التغذية الذاتية» وإن قياداتها تخلق في مصنع داخلي بعيداً عن السوق السياسي المحلي في إيران؟ وإذا سلمنا بهذه الفرضية، فمن هؤلاء الأشخاص الذين يصنعون تلك الخلطة السحرية ويديرون مصنع الحرس؟ إذ لا بد أن يكون هناك من يدير ويقود، إلا إذا سلم الباحث بوجود ما يسميه بعض «الأصوليين المتخلفين والمشعوذين» بالأيدي الخفية ونظرية المؤامرة. ولهذا السبب أورد الباحث الفصل السابع ليضيف صبغة أكاديمية على هذه الأسئلة والاحتمالات التي لم يثرها مباشرة ولكنه، بالتأكيد، قد شعر بها. ففي الفصل الأخير يورد المؤلف استنتاجات واحتمالات قد تكون - في تقديري - قد حددت سلفاً أيضاً.

في الفصل الأخير من كتابه يعارض كينيث كاتزمان نظريات كل من كاثارين تشورلي وجونثان أولمان وماكس فيبر القائلة بأن المؤسسات الثورية تتحول إلى مؤسسات محترفة مع مرور الزمن، إذ يتقلص فيها الحماس الثوري لتحل مكانه العقلانية والاحترافية والموضوعية، وهو بذلك لم يفرض المعايير الغربية في تقييمه وحسب، بل إنه اعتبرها سارية المفعول إلى ما لا نهاية. ويخرج المؤلف بنتيجة لطيفة جداً تقول إنه وعلى الرغم من تحول الحرس إلى مؤسسة متكاملة التنظيم ومتجانسة في الإدارة إلا أنها لم ولن تتغير إلى مؤسسة محترفة! وقد توصل إلى هذه النتيجة من واقع اتفاقه مع المعايير التي حددها المفكر السياسي صامويل هنتغتون للمؤسسة الحديثة. وتنطوي المؤسسة الحديثة على عناصر المرونة، قابلية التكيف، الاستقلالية، والتعقيد والتماسك الداخلي. ولكن المؤلف يعتقد أنه، وبفعل سيطرة الأيديولوجية المتشددة والتسييس، لم تستطع مؤسسة الحرس الثوري أن تتحول إلى الحرفة. ولم يستطع المؤلف أن يحدد بالضبط من هو المسيطر على هذه المؤسسة، إذ أنه يقول إنها تعارض قيادة رفسنجاني وحاولت اغتياله مرات عدة، ولا تسمع لرئيس الدولة حينذاك وهو السيد علي خامنئي ولا

للعسكريين ولا حتى للإمام الخميني نفسه، فقد عارضته مرات عدة، على حد تعبيره. ويعود السبب في عدم قدرة المؤلف على تحديد الجهة المسيطرة على الحرس - في تقديره - إلى التناقضات الكثيرة التي وقع في شراكها خلال تحليلاته وتخريجاته التي كانت أساساً خاضعة وأسيرة للنهائية التي حددها سلفا، والقائمة على قوالب وتصورات جامدة تجاه إيران بأنها دولة رجعية راديكالية لا يمكن للغرب، وبالتالي المجتمع الدولي، أن يتعامل معها، ولا يمكن ترويض قادتها وسياستها لأن الحرس الثوري هو الذي يدير دفة الحكم، ولأن الذي يسيطر على هذه المؤسسة «أفراد بلا وجوه». وبذلك، فإن كاتزمان يقترب من غير أن يشعر من نظرية المؤامرة التي طالما سخر منها المثقفون الغربيون على اعتبار أن الذين يؤمنون بها هم من المتخلفين في الشرق، ممن لا يتمتعون بإدراك عميق للظواهر الدولية المعقدة ويسعون دائماً إلى استخدام أسباب مبسطة لتفسيرها. ولعل الكاتب أراد إثبات نتيجته المذكورة من خلال مقارنة الحرس بالجيش الثوري الفرنسي والجيش الأحمر السوفيتي وجيش التحرير الشعبي والتي يقول عنها إنها تحولت إلى مؤسسات محترفة في زمن قصير، إلا أن الحرس الإيراني لم يكن له هذا القدر. ويصل المؤلف إلى نتيجة أخرى مستخلصة من النتيجة الأولى وهي أن الحرس سوف يكبح جماح أية محاولة يقوم بها المدنيون تجاه البراغماتية أو الوسطية والاعتدال، وإذا حاول أحد السياسيين المدنيين فعل ذلك فإنه سوف يبعد عن المسرح السياسي، كما كان مصير بني صدر الرئيس الإيراني الأول. ويشدد على هذه النتيجة بالقول إنه حتى لو تغيرت الأوضاع السياسية في إيران نحو الاعتدال فإن مؤسسة الحرس لا يمكن أن تغير من سياساتها الراديكالية المتشددة وبرامجها الثورية لحساب المصلحة السياسية والعسكرية. ومن هذا المنطلق، فإن الاحتمال الوحيد الذي خرج به كاتزمان هو أن الحرس سوف ينقلب على السلطة إذا ما حاول السياسيون المدنيون عدم الانصياع لسيطرة قادته وبرامجهم الثورية.

تنقسم الكتب في عالم السياسة إلى أربعة أنواع تقريباً، فمنها الإعلامية ومنها الأكاديمية ومنها الكتب المعلوماتية، والنوع الأخير مزيج من النواحي الإعلامية والجوانب المعلوماتية. ويمتاز النوع الأول بطابعه الإعلامي - السياسي (Political Propaganda) ويكتب بأسلوب صحفي بحث، لتحقيق مصالح سياسية في الواقع العملي. ويقوم النوع الثاني، الأكاديمي، على أسس علمية واضحة للبحث العلمي، من حيث إنه يبدأ بفرضيات مجردة تقريباً من الحكم المتحيز ومتابعها بخطوات، لتأييد أو تفنيد هذه الفرضيات من خلال اختبارات الإعتمادية (Reliability) والتحقق (Validity)، ويختتم بنتائج منسجمة مع جسد التحليل لتلك الفرضيات. ويركز الصنف الثالث من الكتب، في سياقها، على معلومات ووثائق وحقائق تقدم للقارئ. أما النوع الأخير، وهو الأخطر، فيتم خلاله توظيف المعلومات لغايات سياسية، علاوة على كتابتها بأسلوب صمغي مبسط ليتم تداوله حتى بين عوام الناس. وبحسب تقديري فإن كتاب كاتزمان يقع في خانة النوع الأخير. وسبب اعتقادي هذا يرتكز في الأساس على دراستي للكتاب، ليس من خلال ما جاء في صفحات مضمونه فقط بل من واقع المصادر والوثائق التي قدمها المؤلف واعتمد عليها بصورة قطعية في تحليلاته ونتائجه، من بداية الكتاب حتى نهايته. وعلى الرغم من إشارة المؤلف إلى عدم استطاعته

الاعتماد على بعض من المراجع، ومنها مصادر منظمة مجاهدي خلق المعارضة كونها منحازة، إلا أنه يأخذ بالبعض منها وكأنها مسلمة. فعلى سبيل المثال، يقول في صفحة 12 عن مصادر المعلومات التي تقدمها فصائل المعارضة الإيرانية في المنفى:

«وبشكل عام، فإنه من الأفضل عدم الاعتماد على هذه المصادر المقيمة في المنفى، ما لم يتم تأكيد رواياتها عن أحداث معينة من مصادر مستقلة، بخاصة عندما تشمل معلومات المنفيين تفسيرات للأحداث الجارية مفيدة لهم، أو لها علاقة بمنظمتهم. ومع ذلك، ليس من الحكمة رفض الأخذ بروايات الجهات الموجودة في المنفى، لأنها تساعد في تفسير التقارير الواردة من داخل إيران وإلقاء مزيد من الضوء عليها، ما يسهم في تحليل الأحداث والوقائع. ولقد اعترفت الحكومة الإيرانية - بشكل غير مباشر - بالكثير من روايات الجهات المنفية حول المظاهرات أو القلاقل التي حدثت داخل إيران».

وللتدليل على تطابق هذه الروايات مع اعترافات الحكومة، يورد المؤلف في الهامش مصدراً للمعارضة الإيرانية المتواجدة في العراق ويطابقه بتصريح أحد السياسيين الرسميين في إيران، وكان الأخير قد اعترف بوقوع بعض من التظاهرات. ولكن الحقيقة أن تصريح السياسي الإيراني الرسمي لم يؤكد رواية المعارضة بل كان يسخر منها. ولعل عدم تدقيق الكاتب في ذلك التصريح قاده إلى الاعتقاد بأن هذا التطابق سوف يبرر بعد ذلك استخدامه بصورة متكررة لمصادر المعارضة الإيرانية طوال فصول الكتاب.

إذا كان الاستناد على مصادر المعارضة الإيرانية يخدش جانب الموضوعية في الكتاب، فإن الطامة الكبرى في مصداقية كاتزمان تقع في اعتماده الكبير على المصادر الصحفية الغربية، خاصة في ما يتعلق بالمعلومات المهمة، من قبيل القيام بعمليات الاغتيالات داخل إيران التي ينفذها الحرس ضد القادة المدنيين وممارسة الإرهاب في الخارج وتزويد الإرهابيين الدوليين بالأسلحة والمبالغ الباهظة والعمليات السرية واختلاف الحرس مع قيادات الجيش والتمرد عليها... الخ. ومن هذه الأمثلة يذكر المؤلف: تظاهرات مجموعة من الحرس في أحد شوارع طهران عام 1987 داعية الامام الخميني للصفح عن صدام ووقف الحرب، وإن هذه المجموعة كانت مدعومة من رفسنجاني وخامنائي ومصدره في ذلك صحيفة واشنطن بوست الأميركية، وأن الحرس ينظمون حملة لنهب السفارتين السعودية والكويتية في طهران ومصدره كذلك الـ واشنطن بوست، وأن العديد من التقارير تفيد بأن الحرس مؤل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لتفجير طائرة ركاب أميركية ومصدره هو مجلة U.S. News، وأن الحرس الثوري اعتدى على جواد لاريجاني سفير إيران بالأمم المتحدة فور وصوله إلى إيران بالضرب لأنه لم يكن متماشياً مع مبادئ الثورة الإسلامية، ومصدره الـ واشنطن بوست، وأن هناك وجوداً للجنة اسمها لجنة الحرب على الشيطان وهي مناطة بتنفيذ الأنشطة السرية في العالم ومصدره الصحفي أموس بيرلموتر Amose Perlmutter الكاتب في صحيفة وول ستريت جورنال في مقاله الشهير «استراتيجية الاحتواء لحرب الجهاد الإسلامية المنشورة

بتاريخ 14/10/1983. ومن الأمثلة أيضاً، اعتماد المؤلف على الصحافية Robin Wright حوالي 21 مرة. ورايت هذه كاتبة في مجلة نيويورك ثم تحولت إلى صحيفة كريستيان ساينس مونيتور وهي معروفة بمقالاتها المنحازة والمتطرفة، وقيام المؤلف بالنقل عن إحدى الصحف، التي وصفها بالصحيفة العربية المرموقة واقتبس منها أربع إشارات، خبراً مفاده أن هناك محاولات قام بها الحرس الثوري لاغتيال رفسنجاني. وعندما تبحث عن اسم هذه الصحيفة في الهوامش تجدها Kuwait Times ويعود هذا الخبر إلى مرحلة ما قبل الغزو العراقي للكويت.

إن الإشارات السابقة لم تكن أمثلة مبعثرة بل نمط عام امتاز به الكاتب على النحو التالي: اعتمد على صحيفة الواشنطن بوست حوالي 95 مرة، واعتمد على نيويورك تايمز حوالي 65 مرة، وعلى كريستيان ساينس مونيتور حوالي 26 مرة، وعلى نيويورك ركر حوالي 17 مرة، فيما بلغ مجموع الاستعانة بالصحف السابقة ومصادر المعارضة المعروفة بتحيزها أكثر من 300 إشارة من واقع 815 هامشاً على امتداد صفحات الكتاب، بينما لم تشكل المصادر الأخرى، سواء منها الرسمية من إيران أو من الكتب العلمية المتخصصة، أية مواد أساسية ونوعية، على الرغم من كثرتها*. فعلى سبيل المثال، يعتمد المؤلف على صحيفة كيهان الإيرانية في خبر أورده عن نقل قائد عسكري أو تعيين قائد للحرس الثوري أو قيام الحرس بهجوم على جبهة القتال مع العراق. والكاتب مع هذه الأخبار قد لا يحتاج في واقع الأمر إلى مصادر توثيقية إذ أنه عمد إلى إقحام المصادر الرسمية الإيرانية من باب إلقاء حجة الموازنة لإدراك الكاتب بالمسألة الأساسية لمصادره بل وحتى من الناحية الكمية، فبينما نجد أن المؤلف يعتمد على الواشنطن بوست 95 مرة فإن مجموع المصادر عن النظريات التي تتناول المؤسسات العسكرية والأدبيات المختصة في إيران والشرق الأوسط والحرب الإيرانية العراقية والثورات وأنواع الجيش لا تتعدى 97 مرجعاً. وفي الحقيقة، فإن عملية الاعتماد على مصادر تفتقر إلى المصداقية العلمية والأصول الأساسية للبحث العلمي لا يقتصر تأثيرها على تجاوز العناصر الأساسية والضرورية للنشر العلمي وحسب، بل إنها قادت المؤلف للوقوع في الكثير من الأخطاء والتناقضات. ومن الأمثلة على ذلك: (1) اعتباره لما يسمى «بالجبهة الإسلامية لتحرير البحرين» أحد فصائل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي يترأسه السيد محمد باقر الحكيم. (2) اعتباره رفسنجاني وخامنهئي معتدلين وإنهما يريدان ترميم العلاقة مع الغرب، بينما تقول الصحف الغربية الآن بأنهما متشددان يعملان ضد السيد خاتمي الرئيس الحالي لإيران في محاولاته الرامية لإعادة العلاقة مع الغرب. (3) يقول المؤلف إن الحرس الثوري مؤسسة راديكالية متشددة تعارض الوسطيين وأية مبادرات لإطلاق الرهائن الغربيين في لبنان، وتعارض وقف الحرب مع العراق وأي تقارب أو محادثات مع الغرب. ولقد ساهم الحرس في إحباط جميع المحاولات في هذا الاتجاه، لتلك العمليات. ولكنه في صفحات أخرى يقول إن الحرس شارك في المحادثات مع الأميركيين في قضية الأسلحة وإن سبب إعدام هاشمي يعود لكونه فضح الحرس لضلعهم في

* تبين في دراسة علمية أن 75% من الأخبار الواردة في الواشنطن بوست والنيويورك تايمز مأخوذة من مصادر حكومية رسمية. راجع: Leon Sigal. The Organization Politics of News Marcing.

الاتصالات الأميركية - الإيرانية. فلم نعرف من الكاتب ماذا يقصد، فإما أن تكون مؤسسة الحرس متشددة أو براغماتية لأنه لا يمكن أن تكون الاثنين معا في الوقت نفسه. (4) في إحدى الإشارات يعتقد المؤلف أن الحرس لا ينصاع إلا لأوامر ولي الفقيه في عهد الإمام الخميني، بينما يقول في صفحات أخرى أنه وعلى الرغم من أوامر الخميني للحرس بعدم التدخل في السياسة إلا أن الحرس لم ينصع لتلك الأوامر.

هناك الكثير من هذه التناقضات الواضحة في طيات الكتاب جعلت محتواه مفرغا من العرض الموضوعي والواقعي. بل حتى مقارنته للحرس الإيراني مع الجيوش التي ولدتها الثورات العالمية لم تكن على مستوى من الوضوح والعمق والتغطية والتحليل، لذلك أتت متشابهاته واختلافاته سطحية جدا قياسا بالأدبيات التي تناولت هذه الجيوش. فمن المعروف لذوي الاختصاص في هذا المجال أن هناك اختلافاً كبيراً بين الجيش الأحمر السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني الذي تحول إلى مؤسسة عسكرية بعد نجاح الثورة الصينية. وهذا الاختلاف بحسب بعض الأدبيات المتخصصة الحديثة يركز على كون الجيش الأحمر قد تم تسييسه لذلك لم يقمع التمرد الذي قاده يلتسين بعد الانقلاب الذي قاده بعض من العسكر ضد غورباتشوف، بينما الجيش الصيني قمع تمرد الطلبة الصينيين لأنه كان بعيدا عن السياسة وقريبا من الحرفة العسكرية. بيد أن المؤلف اعتبر المؤسساتين محترفتين وبعيدتين عن خوض غمار السياسة العليا لحكومتيهما، وهذا خطأ فادح يدركه المتخصصون في هذا المجال. ولعل سبب هذا الخطأ ينبع من كون الكاتب لم يعر اهتماما لدراسة حركة هذه الجيوش وفعالية تكوينها الحرفي - السياسي، لأن ذلك يحتاج من الوقت والجهد الشيء الكثير، وقد لا يؤدي في النهاية إلى النتيجة المحددة سلفا.

على الرغم من كمية المعلومات الضخمة الواردة في الكتاب ومحاولة الكاتب تشريح مؤسسة الحرس الثوري وذكر الأسماء المعنية وحصرها، والتمكن من تصنيف تشكيلات الحرس، وعلى الرغم من وجود عناصر متنفذة في صفوف الحرس والتي تعمل ضمن الإطار السياسي الذي تخطه السلطة السياسية المدنية، بل ولا ترضى بالتغيير السياسي الذي تود السلطة المدنية تفعيله، إلا أن كل ذلك لا يجعل من كتاب كاتزمان، حسب تقديري ووفقا للأصول العلمية المتبعة، كتابا أكاديميا. ولعل هذا النوع من الكتب يتناغم مع ما تفرضه مراكز الأبحاث والمراكز العلمية التي تحاول أن تعطي تبريرا علميا للسياسة الأميركية، بالتحديد تجاه إيران، والتي تصور إيران بلدا تحكمه سلطة يستحيل التعامل معها، وتجعل أي محاولة للغرب في هذا الاتجاه تعتبر عقيمة. ومن المؤسف جدا أن تطفئ مثل هذه الأدبيات وتقدم باعتبار أنها محاولات علمية جادة، في حين إنها مجرد مواد إعلامية مبرمجة لا تتورع عن استقاء معلومات عن إيران من مصادر غير موثوق فيها، حتى لو كانت وكالة الأنباء العراقية عندما كان سعيير الحرب الإيرانية العراقية لا يزال مشتتلا، كما قام بذلك المؤلف.

أخيراً، فإن السؤال الجدير بالطرح هنا هو: ماذا لو ألف مثقف عربي أو مسلم كتاباً عن إسرائيل من واقع الصحف العربية فهل يقبل للنشر، أو هل يكون له الحظ بالترجمة والدعاية كالحظ الذي ناله كتاب كاتزمان؟